الأمم المتحدة
A/RES/62/179

Distr.: General
7 March 2008

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/62/L.10/Rev.1* و *Add.1*)]

٦٢/١٧٩ - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقراراتها ٥٨/٢٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، بما فيها الإقرار بالحاجة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة [٢]،

وإذ تشدد على أن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لنمو أفريقيا وتنميتها أمر مهم في تحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة[٣]،

وإذ تؤكد الحاجة إلى أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الخامس[٤]؛

٢ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣]؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٤ - **تؤكد من جديد** العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وتوفير الرعاية للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والعمل قدر الإمكان على تحقيق هدف حصول الجميع بحلول عام ٢٠١٠ على برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين في البلدان الأفريقية، والعزم على الإسراع في بذل الجهود من أجل توسيع نطاق إمكانية الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، وتكثيف تلك الجهود، بوسائل منها تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير، والعزم على كفالة زيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة الملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا من خلال تعزيز النظم الصحية؛

---

(٢) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) A/57/304، المرفق.

(٤) A/62/203.

٥ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٥]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[٦]؛

أولا

الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تعمل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على مواصلة جهودها في هذا الصدد عن طريق إنشاء وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض تحقيق التنمية في المنطقة؛

٧ - **ترحب أيضا** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها تلك الاستعراضات، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وأن تعزز تلك العملية توخيا للكفاءة في أدائها؛

٨ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٩ - **تؤكد** أن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع مسائل لا غنى عنها في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

---

(٥) القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق.

(٦) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.

١٠ - **تقر** بالحاجة إلى أن تواصل البلدان الأفريقية، استنادا إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية لدى كل منها، تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

١١ - **تشجع** البلدان الأفريقية على الإسراع في تحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وتؤكد من جديد في هذا الصدد دعمها للنتائج التي توصل إليها اجتماع ما بعد أبوجا الذي عقدته اللجنة التقنية الدولية، المنبثقة من مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي المعقود في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

١٢ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم الضروري إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيزا لقدرتها؛

١٣ - **تدعم** الجهود التي يبذلها حاليا الاتحاد الأفريقي لتحسين التنسيق بين أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأفريقية؛

١٤ - **تشجع** إنشاء آليات مؤسسية وطنية من أجل تعزيز إضفاء الطابع المحلي على أولويات وأهداف الشراكة الجديدة وإدماج تلك الأولويات والأهداف في السياسات والبرامج الوطنية؛

١٥ - **تشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز الوعي العام بالشراكة الجديدة وبرامجها والالتزام بها بوسائل عدة منها الاستراتيجيات الفعالة والشاملة للاتصال والتوعية؛

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

١٦ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

١٧ - **ترحب أيضا** بشتى المبادرات المهمة التي قام بها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، من قبيل منتدى الشراكة الأفريقية والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا والشراكة بين الصين وأفريقيا والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا ومجموعة البلدان الثمانية والحساب لمواجهة تحديات الألفية وخطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في

أفريقيا، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية تنسيق تلك المبادرات المتعلقة بأفريقيا والحاجة إلى تنفيذها بفعالية؛

١٨ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الإنمائية الأفريقية، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة؛

١٩ - **تحث** على تقديم الدعم المتواصل إلى التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛

٢٠ - **تكرر التأكيد** على ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي من خلال مبادرات مثل بناء قدرة أفريقيا على المنافسة وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٢١ - **تدعو** إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني من أعباء ديون لا يمكن تحملها، وتشدد على أهمية توافر القدرة على تحمل الديون؛

٢٢ - **تدعو أيضا** إلى الوفاء بالتعهدات التي أعلنتها مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، وبخاصة مجموعة البلدان الثمانية، الوفاء بالتزاماته وكفالة تحويل الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تدفق فعلي للموارد المالية إلى البلدان النامية؛

٢٣ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد لأغراض التنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتلاحظ مع القلق حدوث هبوط عام في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٦، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية

المقدمة إلى البلدان النامية والوصول إلى تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك الهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد وفقا لالتزاماتها على أن تفعل ذلك؛

٢٤ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو، والتي هي في سبيلها إلى تحقيق هدف الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٢٥ - **ترحب أيضا** بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبالتصميم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وفي الوقت المناسب لدى تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، في ظل رصد واضح ومواعيد محددة، بطرق منها زيادة توافق المساعدة مع الاستراتيجيات القطرية وبناء القدرات المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات التجارية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية وإحراز تقدم في تحرير المعونة من القيود وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المتلقية للمعونة وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛

٢٦ - **تقر** بضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة من أجل زيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٢٧ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو إلى أن تشجع قيام القطاعات الخاصة فيها بالاستثمار في أفريقيا، وأن تساعد البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، من قبيل تشجيع التدفقات المالية الخاصة وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، وأن تشجع وتيسر نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، وأن تساعد على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة، وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٢٨ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وإلى أمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن

نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعما للشراكة الجديدة وتقييم تلك الفعالية وتوسيع نطاقها؛

٢٩ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييما عن المبادرات السريعة الأثر المذكورة؛

٣٠ - **تؤكد من جديد** قرارها عقد اجتماع رفيع المستوى، في حدود الموارد المتاحة، بشأن ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات والتحديات وطريقة التقدم للأمام''، خلال دورتها الثالثة والستين؛

٣١ - **تؤكد** الحاجة إلى التشاور الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدى التحضير للاجتماع الرفيع المستوى؛

٣٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣٣ - **تكرر** طلبها إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٣٥ - **تحيط علما** بشغور وظيفة المستشار الخاص المعني بأفريقيا وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام معالجة هذه المسألة في أسرع وقت ممكن؛

٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧